تعاون لحل الصراع
Taawon for Conflict Resolution
التقرير الاداري السنوي
2025
مجتمع فلسطيني قادر على
التعامل مع النزاعات بالطرق السلمية

تعاون لحل الصراع
Taawon for Conflict Resolution

قصتنا ورؤيتنا ورسالتنا ومبادئنا الموجِّهة

قصتنا

بدأت تعاون لحل الصراع عملها عام 2002، في ذروة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، كمبادرة شبابية حملت شعار "الشباب وصناعة التغيير". انطلقت بإمكانات بسيطة وطموح كبير، ثم توسعت عبر ملتقياتها الشبابية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية، والتي ضمت آلاف المتطوعين والمتطوعات وأسهمت في إطلاق عشرات المبادرات والمشاريع الشبابية. ومع تطور عملها، وصلت المؤسسة إلى قطاع غزة والخليل ونابلس، قبل أن تعيد تنظيم حضورها بعد الانقسام الفلسطيني عبر شراكات واسعة مع المنظمات القاعدية والمجتمعية في مختلف أنحاء الوطن.

رؤيتنا

مجتمع فلسطيني قادر على إدارة نزاعاته وحلها بوسائل إيجابية وسلمية، يقوم على العدالة والكرامة والمشاركة والسلم الأهلي.

رسالتنا

تعاون لحل الصراع مؤسسة فلسطينية وطنية مستقلة وغير ربحية، تعمل مع المجتمع الفلسطيني لتعزيز فهم وممارسة أساليب إدارة النزاعات وتحويلها بصورة سلمية، وترسيخ قيم السلم الأهلي، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والتسامح، والمصالحة، والمشاركة المدنية والتنمية المجتمعية.

ونحقق ذلك من خلال تمكين الشباب والنساء، وبناء القدرات، وتطوير أدوات الحوار والوساطة، وتعزيز المساءلة المجتمعية والفضاء المدني السلمي، وبناء شراكات محلية ووطنية تسهم في إحداث تغيير مستدام.

مبادئنا الموجِّهة

تسترشد تعاون لحل الصراع بمجموعة من المبادئ التي توجه برامجها وشراكاتها وممارساتها المؤسسية:

- النهج القائم على الحقوق: نضع الكرامة الإنسانية، والعدالة، وحقوق الإنسان في صميم عملنا.
- تحويل النزاعات: لا نكتفي باحتواء النزاعات، بل نعمل على فهم جذورها وتحويل العلاقات والهياكل التي تغذيها.
- العدالة الجندرية والقيادة النسوية: نضمن مشاركة النساء والفتيات وقيادتهن في عمليات السلام وصنع القرار.
- المشاركة والشمول: نعمل مع الشباب والنساء والفئات المهمشة والمؤسسات المحلية باعتبارهم شركاء فاعلين في التغيير.
- الحساسية للنزاع وعدم الإضرار: نصمم تدخلاتنا بما يراعي السياق المحلي ويحد من الآثار السلبية غير المقصودة.
- الملكية المجتمعية: نؤمن بأن الحلول المستدامة تنطلق من المجتمعات المحلية ومعرفتها وتجاربها.
- التكامل بين السلام والتنمية والعدالة: نربط بين السلم الأهلي، والحكم الرشيد، والتنمية المجتمعية، والعدالة الاجتماعية.
- الشراكة والتعاون: نبني تحالفات محلية ووطنية ودولية توسع الأثر وتعزز الاستدامة.
- المرونة والاستجابة للسياق: نطوّر برامجنا باستمرار بما يستجيب للتحولات السياسية والاجتماعية والاحتياجات الطارئ

مبادئنا الموجِّهة

النهج القائم على الحقوق	نضع الكرامة الإنسانية، والعدالة، وحقوق الإنسان في صميم عملنا.
تحويل النزاعات	لا نكتفي باحتواء النزاعات، بل نعمل على فهم جذورها وتحويل العلاقات والهياكل التي تغذيها.
العدالة الجندرية	نضمن مشاركة النساء والفتيات وقيادتهن في عمليات السلام وصنع القرار.
المشاركة والشمول	نعمل مع الشباب والنساء والفئات المهمشة والمؤسسات المحلية باعتبارهم شركاء فاعلين في التغيير.
الحساسية للنزاع وعدم الإضرار	نصمم تدخلاتنا بما يراعي السياق المحلي ويحد من الآثار السلبية غير المقصودة.
الملكية المجتمعية	نؤمن بأن الحلول المستدامة تنطلق من المجتمعات المحلية ومعرفتها وتجاربها.
التكامل بين السلام والتنمية والعدالة:	نربط بين السلم الأهلي، والحكم الرشيد، والتنمية المجتمعية، والعدالة الاجتماعية.
الشراكة والتعاون	نبني تحالفات محلية ووطنية ودولية توسع الأثر وتعزز الاستدامة.
المرونة والاستجابة للسياق	نطوّر برامجنا باستمرار بما يستجيب للتحولات السياسية والاجتماعية والاحتياجات الطارئ

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم،

يأتي هذا التقرير السنوي لمؤسسة تعاون لحل الصراع لعام 2025 في مرحلة استثنائية من تاريخ شعبنا الفلسطيني ، مرحلة تتجاوز في قسوتها حدود الأرقام والتقارير، وتلامس تفاصيل الحياة اليومية للناس: الخوف، والفقدان، والنزوح، وانقطاع سبل العيش، والقلق المستمر على الأبناء والعائلات والمستقبل.

قد استمر عام 2025 في حمل مشاهد الحرب والدمار والقتل، ولا سيما في قطاع غزة، حيث تحولت حياة مئات آلاف الأسر إلى صراع يومي من أجل البقاء والوصول إلى الأمان والغذاء والعلاج والتعليم. وفي الضفة الغربية، تواصلت سياسات الاحتلال، وتكثف الاستيطان، وتصاعدت اعتداءات المستوطنين، وتضاعفت القيود على الحركة والوصول، لتصبح الطرق والحواجز والمداخل المغلقة جزءا من واقع يومي يحد من حرية الناس ويعزل المجتمعات عن بعضها بعضا.

إن هذه البيئة لم تؤثر فقط على الاقتصاد والخدمات والحياة العامة، بل امتدت آثارها إلى العلاقات الإنسانية والنسيج الاجتماعي. فالضغوط المتراكمة، والخوف، وفقدان الاستقرار، والشعور بالعجز، كلها عوامل تزيد من احتمالات التوتر والخلافات العائلية والمجتمعية والتنظيمية. وفي واقع تتداخل فيه مشاهد العنف والقتل والتطرف والإرهاب مع أزمات الفقر والبطالة وانسداد الأفق السياسي، يصبح الحديث عن السلم الأهلي والحوار ضرورة إنسانية ومجتمعية ووطنية.

ومن أكثر الصور التي تمنحنا الأمل خلال هذا العام، هي إصرار الشباب والنساء على الحضور والمشاركة، رغم كل ما يحيط بهم من خوف وعدم يقين. رأينا شابات يقدن النقاشات، وشبابا يبادرون إلى تنظيم الحوارات، ومتطوعين ومتطوعات يواصلون دعم مجتمعاتهم، ومؤسسات قاعدية تفتح أبوابها لتكون مساحة آمنة للكلمة والاستماع والتفكير الجماعي.

هذه المشاركة عبرت عن رسالة واضحة بأن المجتمع الفلسطيني، رغم الجراح، لا يزال قادرا على إنتاج الأمل والعمل المشترك.

نحن نؤمن أن السلم الأهلي لا يعني تجاهل الألم أو تجاوز الظلم، بل يعني توفير أدوات عادلة وإنسانية للتعامل مع الخلاف، وحماية الناس من الانزلاق نحو مزيد من العنف والانقسام. ونؤمن أن المصالحة تبدأ من الاعتراف المتبادل، ومن الإصغاء إلى أصوات المتضررين، ومن فتح المجال أمام النساء والشباب ليكونوا شركاء فعليين في رسم الحلول وصناعة المستقبل.

وباسم مجلس إدارة المؤسسة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى شركائنا وداعمينا الذين حافظوا على ثقتهم بالمؤسسة وبرسالتها، وساندوا استمرار العمل في أكثر الظروف صعوبة. كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء الهيئة العامة ومجلس الإدارة على دورهم وتوجيههم ومتابعتهم

.محمد خلايلة

رئيس مجلس الإدارة

مؤسسة تعاون لحل الصراع

نظرية التغيير: من النزاع إلى التماسك

تؤمن تعاون لحل الصراع بأن النزاعات لا تنشأ من الخلاف وحده، بل من تراكم الإقصاء، والظلم، والخوف، وضعف الثقة، وغياب المساحات الآمنة للمشاركة والحوار. لذلك، لا نكتفي بالتدخل عند وقوع النزاع، بل نعمل على تحويل أسبابه وعلاقاته وآثاره.

نبدأ بالإنسان، من خلال بناء معارفه ومهاراته وقدرته على الحوار والوساطة والمشاركة. ثم نخلق مساحات آمنة تجمع الشباب والنساء والقيادات المجتمعية والمؤسسات المحلية حول قضاياهم المشتركة. وبعد ذلك، نعمل على تعزيز بيئة أكثر عدالة واستجابة، تقوم على الحقوق والمساءلة والشراكة والمشاركة المدنية.

نؤمن أنه عندما يمتلك الناس أدوات سلمية للتعامل مع الخلاف، وتتوفر لهم مساحات حقيقية للتواصل والتأثير، وتصبح المؤسسات أكثر قربًا من احتياجاتهم؛ فإن المجتمع يصبح أكثر قدرة على حماية السلم الأهلي، والحد من العنف، وتحويل النزاعات إلى فرص للتعاون والتغيير.

من النزاع إلى التماسك،

ومن الخوف إلى المشاركة،

ومن الانقسام إلى العمل المشترك

نظرية التغيير: من النزاع إلى التماسك

مخرجاتنا وأثرنا المتنامي

خلال عام 2025، واصلت مؤسسة تعاون لحل الصراع تعزيز حضورها ودورها في دعم السلم الأهلي، وتحويل النزاعات، وتوسيع مساحات الحوار والمشاركة المدنية في المجتمع الفلسطيني. ومن خلال تدخلات متواصلة، وشراكات فاعلة مع المؤسسات القاعدية والمحلية والوطنية، تمكنت المؤسسة من توسيع أثرها، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، لا سيما الشباب والنساء، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتماسك في مواجهة التحديات المتفاقمة.

وقد عكس هذا العام مسارًا متواصلًا من العمل الجماعي الهادف إلى تعزيز الحوار، والوساطة، والمساءلة المجتمعية، والمشاركة الفاعلة، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر قدرة على إدارة نزاعاته بوسائل سلمية وإيجابية. وفيما يلي أبرز المحطات والنتائج التي جسدت أثر عمل المؤسسة خلال هذا العام.

مخرجاتنا وأثرنا

خلال عام 2025، واصلت مؤسسة تعاون لحل الصراع تعزيز حضورها ودورها في دعم السلم الأهلي، وتحويل النزاعات، وتوسيع مساحات الحوار والمشاركة المدنية في المجتمع الفلسطيني. ومن خلال تدخلات متواصلة، وشراكات فاعلة مع المؤسسات القاعدية والمحلية والوطنية، تمكنت المؤسسة من توسيع أثرها، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، لا سيما الشباب والنساء، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتماسك في مواجهة التحديات المتفاقمة.

وقد عكس هذا العام مسارًا متواصلًا من العمل الجماعي الهادف إلى تعزيز الحوار، والوساطة، والمساءلة المجتمعية، والمشاركة الفاعلة، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر قدرة على إدارة نزاعاته بوسائل سلمية وإيجابية. وفيما يلي أبرز المحطات والنتائج التي جسدت أثر عمل المؤسسة خلال هذا العام.

7
مشروعا تم تنفيذه

500
نشاطًا وتدخلًا ميدانيًا

1732
مستفيد ومستفيدة

57%
نسبة مشاركة النساء

34%
نسبة مشاركة الشباب

60
يومًا تدريبيًا

24
جلسة حوارية ومجتمعية

90
ورشة عمل توعوية

70
مدربًا وميسرًا تم تطوير قدراتهم

2
حواضن تعليمية

مخرجاتنا وأثرنا

خلال عام 2025، واصلت مؤسسة تعاون لحل الصراع تعزيز حضورها ودورها في دعم السلم الأهلي، وتحويل النزاعات، وتوسيع مساحات الحوار والمشاركة المدنية في المجتمع الفلسطيني. ومن خلال تدخلات متواصلة، وشراكات فاعلة مع المؤسسات القاعدية والمحلية والوطنية، تمكنت المؤسسة من توسيع أثرها، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، لا سيما الشباب والنساء، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتماسك في مواجهة التحديات المتفاقمة.

وقد عكس هذا العام مسارًا متواصلًا من العمل الجماعي الهادف إلى تعزيز الحوار، والوساطة، والمساءلة المجتمعية، والمشاركة الفاعلة، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر قدرة على إدارة نزاعاته بوسائل سلمية وإيجابية. وفيما يلي أبرز المحطات والنتائج التي جسدت أثر عمل المؤسسة خلال هذا العام.

10
فعاليات ترفيهيا للأطفال في غزة

5
حملات ضغط ومناصرة

10
حملات إعلامية

250
نشرة ومنتجًا إعلاميًا

4
استطلاعات رأي

2
دراسات بحثية

1
مؤشر للنزاعات العمالية

69
ورشة عمل توعوية

2
الشراكات والتبادل الدولي

شَمُلَ عملنا خلال العام

الحوارات الوطنية والمجتمعية

التدريب وبناء القدرات في إدارة النزاعات والوساطة

دعم المبادرات الشبابية والنسوية

التوعية بالسلم الأهلي والمشاركة المدنية

حملات المناصرة والإعلام المجتمعي

البحث، الرصد، وإنتاج المعرفة

تطوير أدوات للإنذار المبكر وفهم النزاعات

المشاريع والبرامج

مشروع الاستجابه للازمات التعليمية

انطلق مشروع الأحياء التعليمية المستجيبة للأزمات في جنين وطولكرم من إدراك عميق بأن تعطّل التعليم في بيئات النزاع ليس مجرد خسارة أكاديمية مؤقتة، بل خطر طويل الأمد يهدد أمن الأطفال والشباب ومستقبلهم. فالإغلاقات العسكرية، والحواجز، والاقتحامات، وتضرر البنية التحتية، والنزوح من المخيمات، كلها عوامل دفعت آلاف الطلبة إلى الانقطاع عن مدارسهم أو الانتقال القسري إلى أنماط تعليم غير مستقرة. وفي بيئات يسودها الفقر والخوف وغياب الأفق، يصبح حرمان الأطفال والشباب من التعليم والاحتواء والدعم أكثر من فجوة معرفية؛ إذ يفتح المجال أمام التهميش، والغضب، والاستغلال، والانخراط في أشكال مختلفة من العنف. لذلك تعاملت تعاون مع التعليم بوصفه مساحة للحماية، وبناء المناعة المجتمعية، واستعادة الأمل والقدرة على الاختيار.

عمل المشروع على معالجة الفاقد التعليمي والنفسي والاجتماعي لدى طلبة الصفوف من التاسع حتى الثاني عشر، من خلال توفير حصص تقوية في الرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية، إلى جانب مهارات حياتية وأنشطة للحوار والاندماج المجتمعي والتعافي الجماعي من آثار الاضطرابات الأمنية. وفي الوقت ذاته، اهل المشروع حوالي 100 خريج جامعي من تخصصات متنوعة من اجل الاستجابة للفاقد التعليمي للطلبه ونُفذ المشروع بالشراكة مع ستة مراكز تعليمية ومنظمات مجتمع مدني في جنين وطولكرم، بما في ذلك ثلاث مؤسسات في كل محافظة، لضمان وصول التدخل إلى المناطق الأكثر تأثرًا. كما أسس المشروع حاضنتين تعليميتين مجتمعيتين، واحدة في كل مدينة، لتشكلا قاعدة مستدامة لدعم لجان الأحياء التعليمية المستجيبة للأزمات وتنسيق الاستجابة المستقبلية. ولم تكن هذه الحواضن مجرد أماكن للدروس، بل منصات مجتمعية تجمع التعليم بالحماية والدعم النفسي والمشاركة المدنية، وتعيد تعريف المدرسة والحي باعتبارهما فضاءين للتماسك والصمود. ومن خلال هذا النموذج، تؤكد تعاون أن حماية الحق في التعليم هي أيضًا حماية للكرامة، ومنع للعنف، واستثمار مباشر في مستقبل أكثر أمنًا وعدالة للشباب الفلسطيني

مشروع الحوار داخل النقابات العمالية

عد مشروع الحوار داخل النقابات العمالية من المبادرات الرائدة في فلسطين في مجال فهم النزاعات الداخلية داخل الأطر النقابية وتحويلها إلى فرص للحوار والإصلاح المؤسسي. جاء المشروع في إطار سعي مؤسسة تعاون لحل الصراع إلى تحليل التحديات التي تواجه النقابات العمالية على المستويات التنظيمية والسلوكية والقيمية والسياقية، وما تخلّفه من ضعف في التواصل الداخلي، وتراجع في الثقة، وصعوبات في توحيد الأولويات وتمثيل مصالح العاملات والعمال والدفاع عن حقوقهم.

اعتمد المشروع منهجًا بحثيًا وميدانيًا جمع بين الدراسات النوعية، واللقاءات التشاورية، والاستماع المباشر إلى القيادات والكوادر النقابية في مناطق مختلفة. وقد ركزت هذه العملية على رصد طبيعة النزاعات السائدة، ومؤشراتها المبكرة، والعوامل التي تغذيها، وآليات الاستجابة المتاحة داخل النقابات. كما تناولت النزاعات السلوكية والتنظيمية والقيمية التي قد تؤثر في الأداء المؤسسي، وفي قدرة النقابات على الحفاظ على وحدتها الداخلية، واستمرار دورها التمثيلي والحقوقي.

ولم يقتصر المشروع على تشخيص التحديات، بل انتقل إلى بناء أدوات عملية للاستجابة لها. فقد نُفذت ورش عمل ولقاءات حوارية متخصصة هدفت إلى تطوير مهارات الحوار، والاستماع، وإدارة الاختلاف، وبناء الثقة، والتفاوض داخل الأطر النقابية. كما تضمن المشروع تأهيل مجموعة من المفاوضين والمفاوضات النقابيين، بما يعزز قدرتهم على إدارة الحوارات الداخلية والتعامل مع الخلافات المهنية والتنظيمية بصورة أكثر هدوءًا وفاعلية، وعلى تمثيل قضايا العاملات والعمال في بيئات التفاوض المختلفة.

وتوّج المشروع بإنشاء مؤشر النزاعات في النقابات العمالية، بوصفه الأول من نوعه في فلسطين، من خلال تطوير خريطة تفاعلية ترصد أنماط النزاعات ومؤشراتها وتوزعها الجغرافي والقطاعي. وتوفر هذه الأداة قاعدة معرفية تساعد النقابات والجهات المعنية على فهم مصادر التوتر مبكرًا، وتحديد أولويات التدخل، وتطوير استجابات أكثر ملاءمة قبل أن تتحول الخلافات إلى أزمات أعمق. كما تم إطلاق حملات إعلامية سلطت الضوء على واقع النقابات والتحديات البنيوية والوظيفية التي تواجهها، بهدف توسيع النقاش المجتمعي حول تمكين الحركة النقابية وتعزيز دورها في حماية الحقوق العمالية

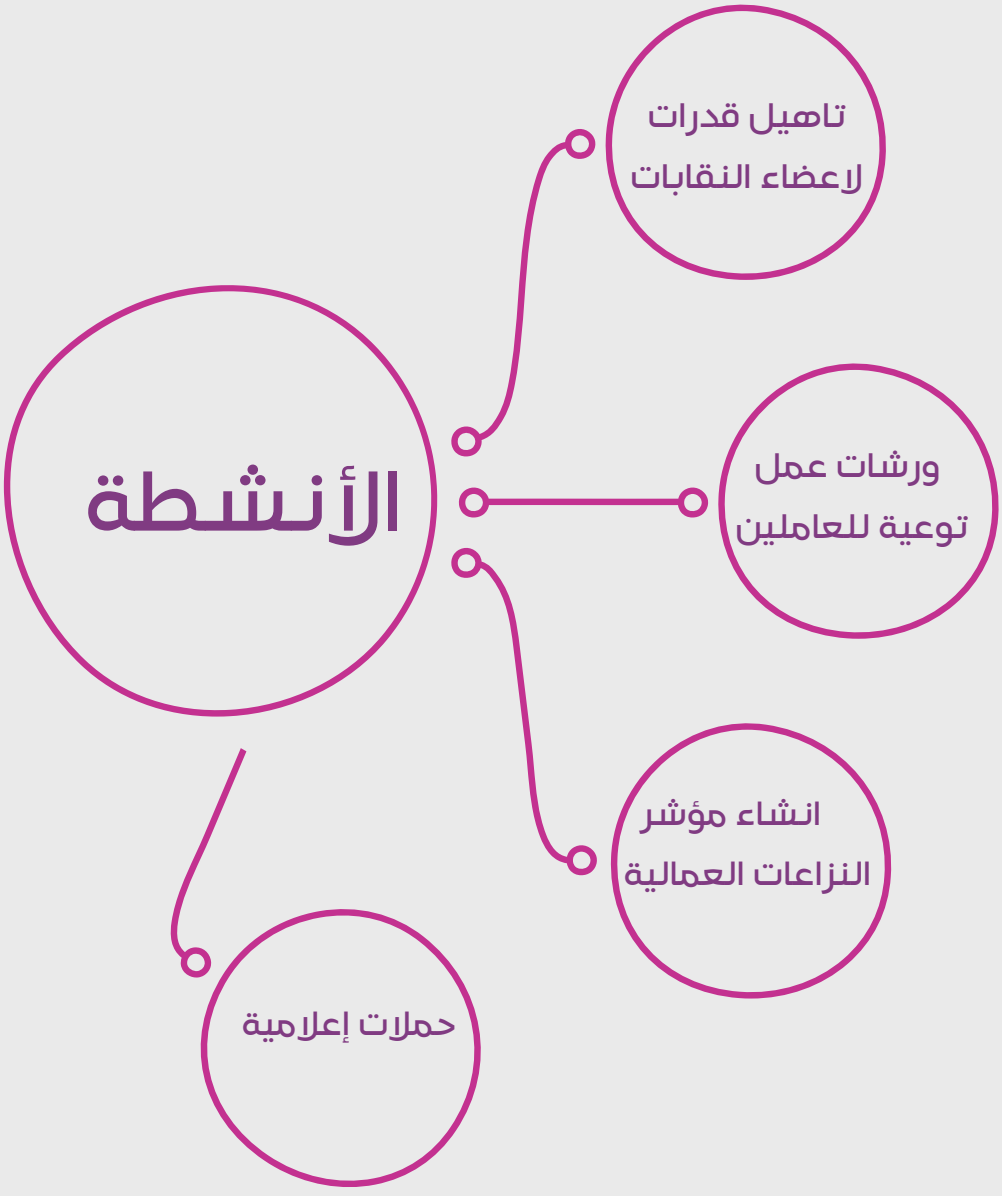

مشروع المسائلة التشاركية 2024/2025

استكملت مؤسسة تعاون لحل الصراع مشروع المساءلة التشاركية بوصفه نموذجًا عمليًا يعيد تعريف علاقة المواطن بالهيئة المحلية. فالمساءلة التشاركية لا تعني توجيه النقد إلى البلديات أو مراقبة أدائها من الخارج فقط، بل تقوم على إشراك المواطنين والهيئات المحلية معًا في فهم المشكلات، وتحديد الأولويات، ومراجعة مستوى الخدمات، والبحث المشترك عن حلول قابلة للتنفيذ. وهي بذلك تنقل العلاقة من منطق الشكوى ورد الفعل إلى منطق الحوار، والحق في المعرفة، والمسؤولية المشتركة، وتحسين الخدمة العامة.

استجاب المشروع لفجوة التواصل والثقة التي ظهرت بين المواطنين والبلديات في المناطق المستهدفة، حيث شعر كثير من السكان بأنهم بعيدون عن عمليات التخطيط وتحديد أولويات الإنفاق والخدمات. وفي المقابل، واجهت الهيئات المحلية صعوبات في الوصول إلى آراء المواطنين وفهم احتياجاتهم المتغيرة. لذلك، عمل المشروع على بناء قنوات منظمة وآمنة تتيح للناس التعبير عن احتياجاتهم وملاحظاتهم، وتمنح البلديات فرصة للاستماع والاستجابة وتوضيح التحديات التي تواجهها. وقد شمل ذلك تشكيل لجان مساءلة اجتماعية تضم شبابًا ونساءً وممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي، بما عزز تمثيل الفئات التي غالبًا ما تكون أقل حضورًا في الشأن العام.

ودُرب أعضاء اللجان على مفاهيم المساءلة الاجتماعية، والمشاركة المدنية، وحقوق المواطنين وواجباتهم، وأساليب الحوار والمناصرة وتقييم الخدمات. كما طبّق المشروع أداة بطاقة تقرير المواطن باعتبارها وسيلة عملية لجمع آراء السكان حول خدمات مختارة، وتحويل هذه الآراء إلى نتائج وتوصيات قابلة للنقاش مع البلديات. ولم يكن الهدف من الأداة إصدار أحكام على المؤسسات المحلية، بل إنتاج معرفة مشتركة تساعد على تحديد مواطن القوة والفجوات، وترتيب الأولويات، وإطلاق حوار مبني على الأدلة بدلًا من الانطباعات أو الاتهامات المتبادلة.

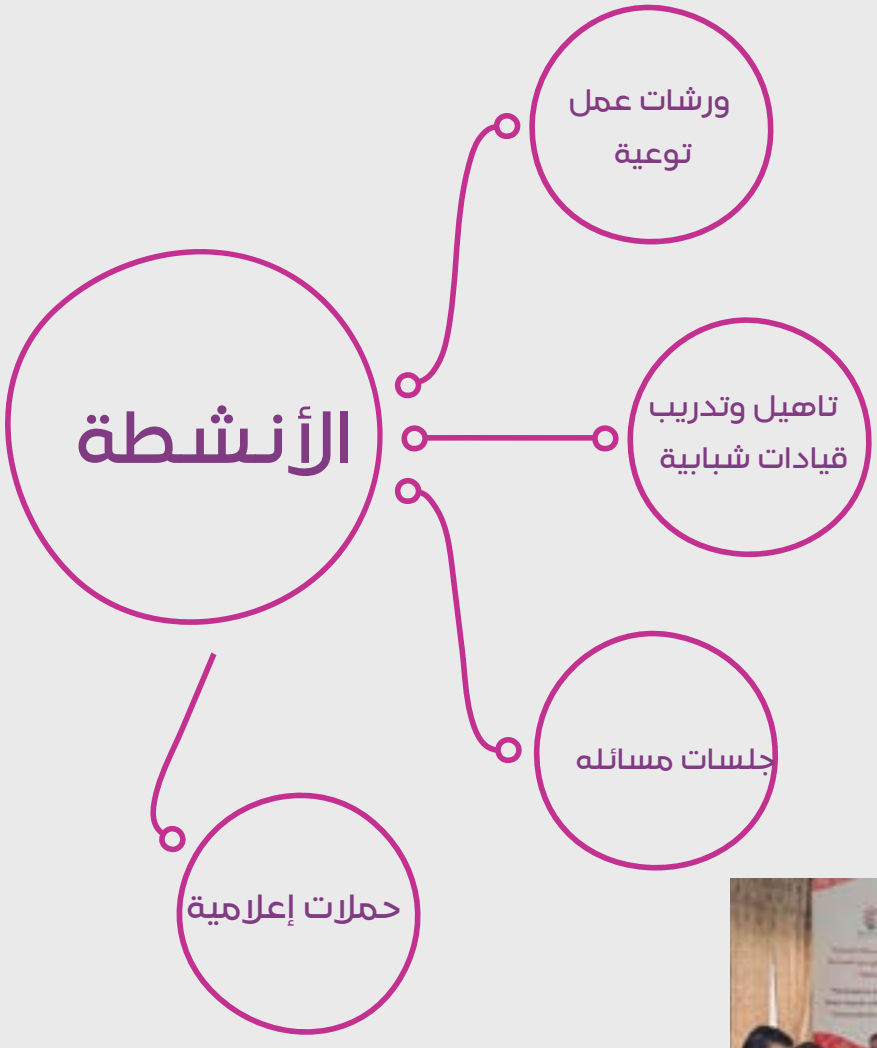

مشروع الجلوة العشائرية

مثّل مشروع الجلوة العشائرية امتدادًا لجهود مؤسسة تعاون لحل الصراع التي انطلقت عام 2024 لفهم الآثار الاجتماعية والإنسانية والقانونية لهذا التقليد العشائري، والعمل على فتح نقاش مجتمعي جاد حول الحاجة إلى مراجعته وتطوير بدائل أكثر عدالة. وقد ركز المشروع في مرحلته اللاحقة على جنوب محافظة الخليل، ولا سيما في يطا والسموع ودورا، حيث ما تزال الجلوة تُستخدم في بعض قضايا القتل والثأر، بما يترتب عليه من نزوح جماعي للأسر وتقييد للحريات وتعطيل للحياة الاجتماعية والاقتصادية.

انطلق المشروع من حقيقة أن الجلوة لا تؤثر في أطراف النزاع المباشرين فقط، بل تمتد آثارها إلى النساء والأطفال وكبار السن وأفراد العائلة الذين قد يجدون أنفسهم مجبرين على مغادرة منازلهم ومجتمعاتهم دون أن يكون لهم دور في النزاع. وقد سعت تعاون إلى إبراز هذه الآثار بوصفها قضية تتصل بالكرامة الإنسانية، والحقوق الفردية والجماعية، وحماية النسيج الاجتماعي، خاصة حين تتحول الجلوة إلى عقوبة جماعية تؤدي إلى تفكيك الأسر، وحرمان الأطفال من التعليم، وإضعاف شعور الناس بالأمان والانتماء.

وشملت تدخلات المشروع تدريبات متخصصة في تحليل النزاعات والوساطة، وورش عمل ولقاءات حوارية مع القيادات المجتمعية والدينية، وممثلين عن مؤسسات حقوق الإنسان، وفاعلين محليين، إلى جانب حملات ضغط ومناصرة هدفت إلى رفع الوعي بالآثار الضارة للجلوة. كما تُوّجت المرحلة بتنظيم مؤتمر ختامي جامع، فتح مساحة للنقاش بين صناع القرار والخبراء والقيادات المحلية حول إمكان تطوير آليات أكثر إنصافًا لمعالجة قضايا القتل والثأر، تحفظ السلم الأهلي ولا تُحمّل الأبرياء كلفة نزاع لم يكونوا طرفًا فيه

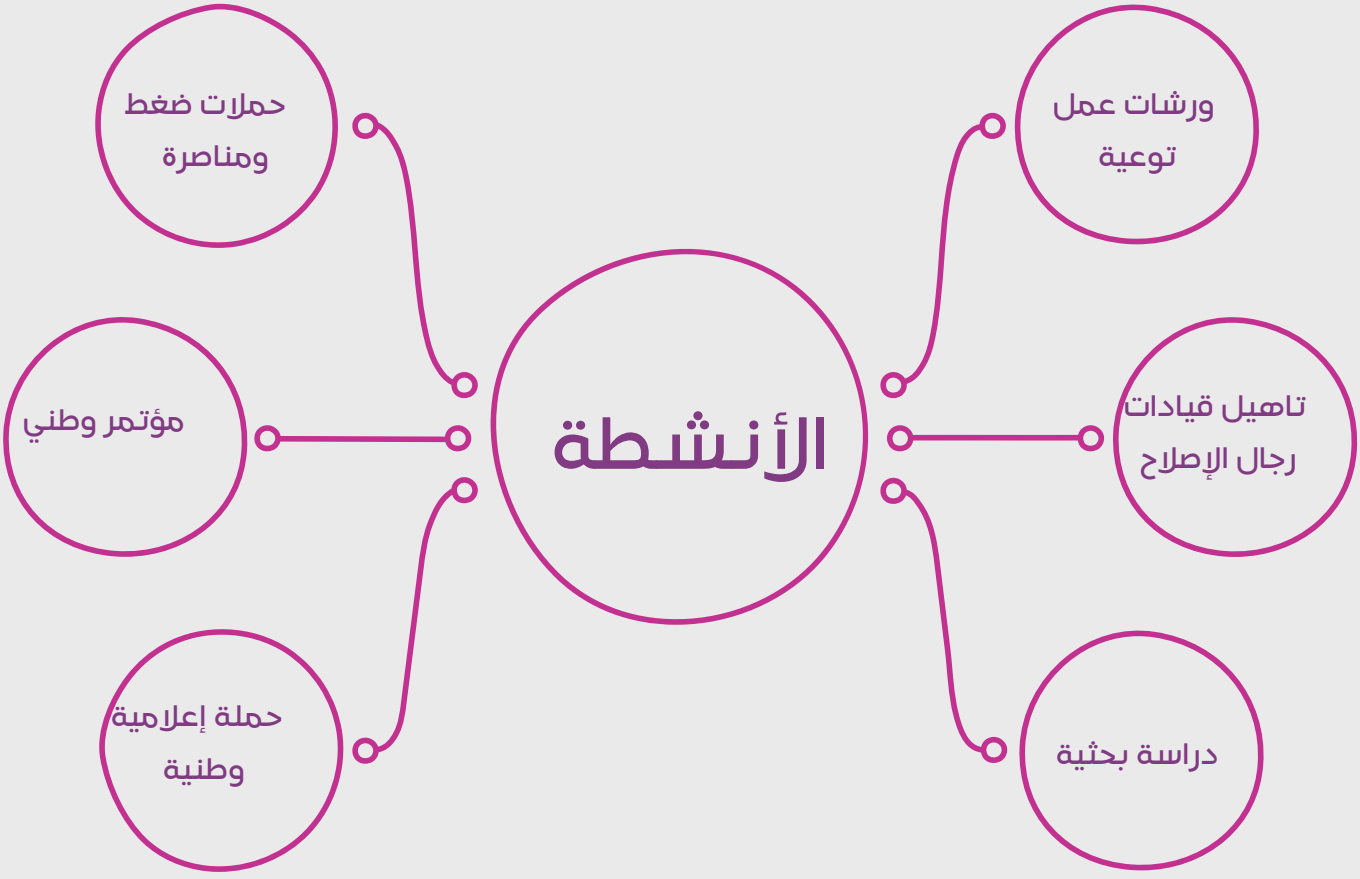

منصات الحوار الوطني: نحو وحدة فلسطينية ورؤية مشتركة

نفذت مؤسسة تعاون لحل الصراع مشروع "منصات الحوار الوطني: نحو وحدة فلسطينية ورؤية مشتركة بهدف خلق مساحات حوار منظمة وآمنة حول القضايا الوطنية الأكثر إلحاحًا في المجتمع الفلسطيني. جاء المشروع في سياق سياسي واجتماعي واقتصادي شديد التعقيد، اتسم بتصاعد آثار الحرب، واستمرار الاحتلال، والانقسام السياسي، وتراجع الثقة العامة، وما رافق ذلك من ضغوط اقتصادية واجتماعية تهدد التماسك المجتمعي والسلم الأهلي.

امتد المشروع عبر شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، وشمل الخليل، نابلس، جنين، سلفيت، وشمال غرب القدس، من خلال شراكة مع تسع مؤسسات قاعدية شبابية ونسوية ومجتمعية. واستندت الحوارات إلى نتائج ثلاثة استطلاعات رأي تناولت واقع السلم الأهلي، والوضع الاقتصادي في الضفة الغربية، والتطورات السياسية الفلسطينية ومستقبل النظام السياسي بعد السابع من تشرين الأول. وقد أتاحت هذه المنهجية أن تنطلق النقاشات من اهتمامات الناس وقراءاتهم للواقع، بدلًا من أن تكون حوارات عامة منفصلة عن أولويات المجتمع.

وشمل المشروع تدريب على مهارات الحوار وإدارة النقاشات الصعبة والتيسير، ثم تنفيذ تسع جلسات حوارية جمعت قيادات مجتمعية، وشبابًا، ونساءً، وممثلين عن مؤسسات أهلية ورسمية، وخبراء وفاعلين محليين. كما نُفذت حملة ، كما تم تطوير مجموعة من استطلاعات الراي والأبحاث المركزه اضافه الى اطلاق حمله إعلامية لنشر نتائج الاستطلاعات وتعزيز النقاش العام. وأسهم المشروع في بناء جسور تواصل بين المجتمعات المحلية والمؤسسات، وتعزيز فكرة أن الحوار الوطني المستمر هو أداة ضرورية لمواجهة الانقسام، وتوسيع مشاركة الشباب والنساء، وصياغة رؤية فلسطينية أكثر تماسكًا وعدالة.

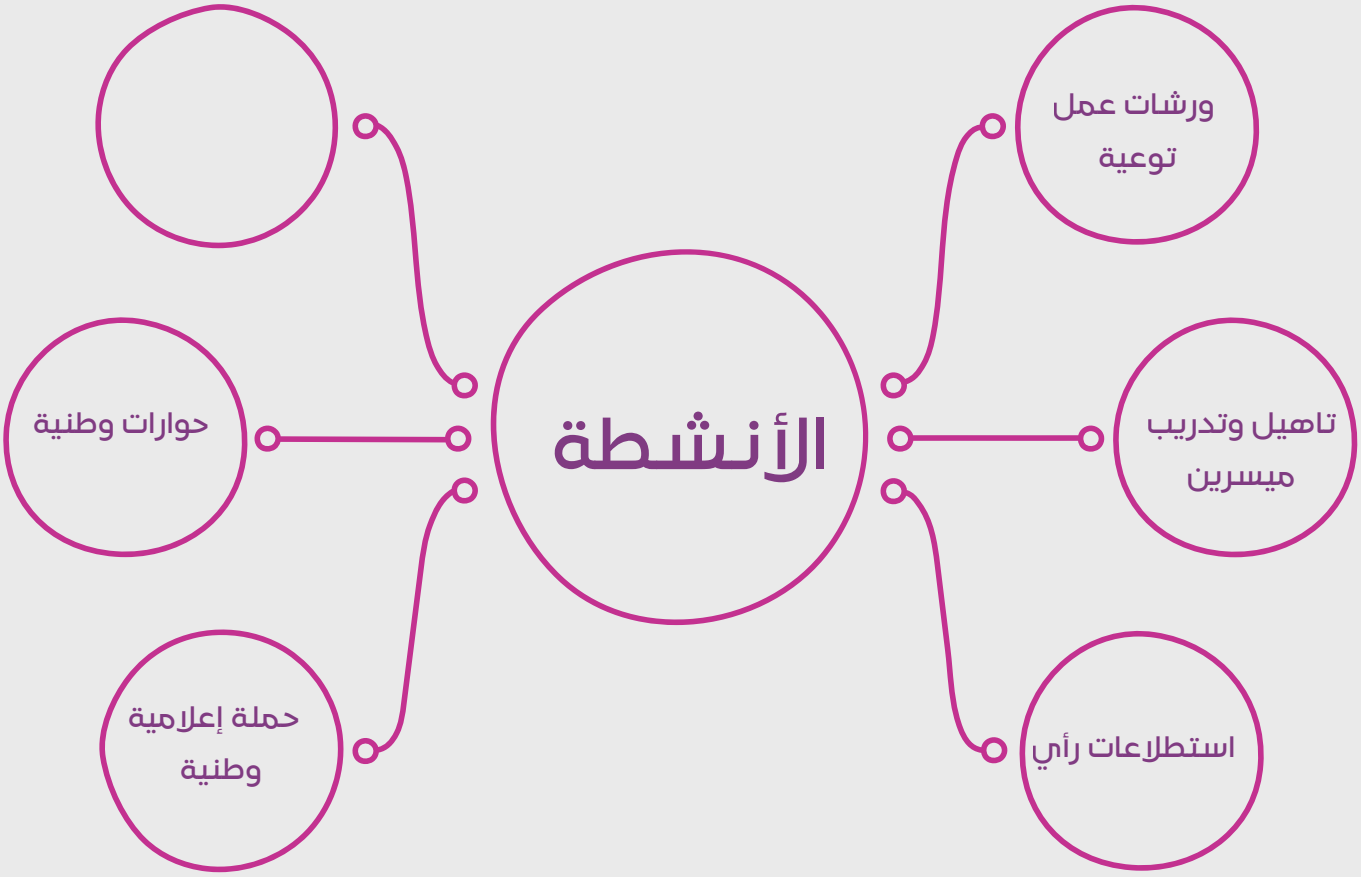

مشروع خبز وملح

يمتد مشروع «خبز وملح: نلتقي لنتحاور» على مدار ثلاث سنوات، يستلهم المشروع اسمه من التعبير الشعبي «خبز وملح»، الذي يرمز إلى الثقة والكرم والعلاقة الإنسانية التي تنشأ حين يجتمع الناس حول مساحة مشتركة. ويهدف المشروع إلى تعزيز ثقافة الحوار، والحد من الاستقطاب وخطاب الكراهية، وبناء الثقة داخل المجتمع الفلسطيني، في ظل واقع يتسم بالحرب، والاحتلال، وتقييد الحركة، والانقسام السياسي، وتصاعد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

ينطلق المشروع من قناعة بأن غياب المساحات الآمنة للحوار، سواء في الواقع أو في الفضاء الرقمي، يترك المجتمع أكثر عرضة للاستقطاب والمعلومات المضللة والتحريض والعنف اللفظي. لذلك يجمع «خبز وملح» بين بناء قدرات الشباب والمؤسسات المجتمعية في مجالات تحليل النزاعات، والوساطة، وإدارة الحوار، والقيادة، والتربية الإعلامية والمعلوماتية، بما يشمل مواجهة الأخبار المضللة وخطاب الكراهية والتحريض في الفضاء الرقمي. كما يعمل المشروع على تطوير دور الإعلام المحلي والمؤسسات المجتمعية باعتبارها جهات قادرة على تقريب الناس من بعضهم، وتوسيع النقاش العام بصورة مسؤولة وبنّاءة.

يستهدف المشروع الشباب والشابات، والمؤسسات القاعدية، والمنظمات النسوية والشبابية، والمؤسسات الإعلامية، والجامعات، والقيادات المجتمعية والدينية والأكاديمية، في خمس محافظات هي الخليل، نابلس، جنين، قلقيلية، والقدس. ويعتمد على مسار متكامل يبدأ برسم خريطة للفاعلين والمبادرات والموارد القائمة في مجالات الحوار وتحويل النزاعات، ثم تدريب مدربين محليين، وتنفيذ برامج متخصصة للشباب وطلبة الجامعات، وتشكيل مجموعات عمل للحوار تضم شبابًا وإعلاميين وقيادات محلية ومؤسسات مجتمعية.

وفي قلب المشروع تأتي قافلة الحوار «خبز وملح»؛ وهي نموذج متنقل للحوار المجتمعي يطوّر وينفذ صيغًا متعددة من اللقاءات والمناظرات والحوارات المغلقة والبرامج الإعلامية والبودكاست والمحتوى الرقمي. لا تُفرض هذه الصيغ من الخارج، بل تُصمم من قبل المشاركين والمؤسسات المحلية وفق احتياجات كل مجتمع وسياقه. كما يدعم المشروع أفكارًا ومبادرات حوارية مختارة من خلال حاضنة متخصصة ومنح صغيرة، بما يمكّن الشركاء المحليين من تحويل التدريب والمعرفة إلى تدخلات عملية قابلة للتكرار والتوسع.

ويمتد التنفيذ عبر ثلاث مراحل مترابطة: مرحلة تأسيسية لرسم الخرائط وبناء الشراكات وتطوير الأدوات، ثم مرحلتان للتنفيذ والتوسع تتضمنان جولتين من قافلة الحوار، بما يسمح باستخلاص الدروس من الجولة الأولى وتحسين النماذج في الجولة الثانية وفق تطورات الواقع السياسي والأمني. ويهدف المشروع في محصلته إلى تمكين الشباب من قيادة عمليات الحوار وتحويل النزاعات، وتعزيز قدرة المؤسسات المحلية على إنتاج مساحات نقاش آمنة، وترسيخ ثقافة تقوم على الاحترام المتبادل والتفكير النقدي والمشاركة المدنية؛ وصولًا إلى مجتمع فلسطيني أكثر قدرة على حماية تماسكه الداخلي وصياغة رؤى مشتركة لمستقبل أكثر عدالة وسلمًا.

الأنشطة

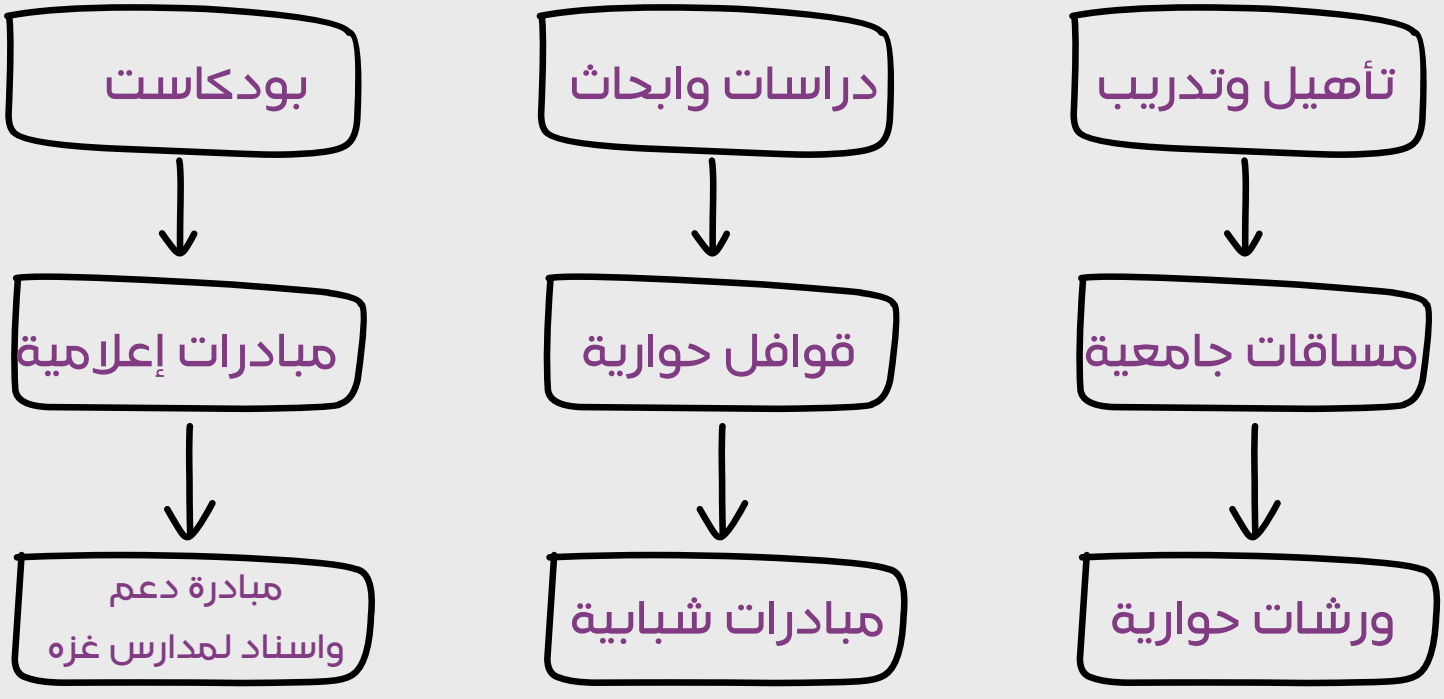

مؤشر فلسطين للسلم الأهلي ونظام الإنذار والاستجابة المبكرة للنزاعات

أُنشئ النظام ضمن مشروع «نحو تحويل النزاعات في المجتمع الفلسطيني»، الممول من مركز أولف بالمه الدولي، في إطار أولويات التعاون المتعلقة بنشر ثقافة السلام والحوار والحد من النزاعات العنيفة والتوترات الاجتماعية. ومن خلال هذا المشروع، عملت تعاون على تعزيز الطابع المؤسسي للتحول المستدام للنزاعات، وربط المعرفة والبيانات بالعمل المجتمعي والسياسات والتدخلات الوقائية الهادفة إلى حماية السلم الأهلي.

ويتضمن الموقع في مرحلته الحالية خريطتين رئيسيتين: خارطة الأحداث، التي تستعرض بيانات ومعلومات حول النزاعات العنيفة مع تركيز خاص على جرائم القتل بشقيها العمد وغير العمد؛ وخارطة النزاعات العمالية، التي تقدم قراءة تفاعلية لأنماط الخلافات داخل القطاع النقابي والعمالي. وتسعى المؤسسة، بالتعاون مع الخبراء والشركاء المحليين، إلى توسيع النظام تدريجيًا ليشمل مؤشرات إضافية مثل حقوق الإنسان، والفساد، والمخدرات، والأمن، والنزاعات العمالية، وغيرها من المتغيرات التي تؤثر بصورة مباشرة في منظومة السلم الأهلي في فلسطين

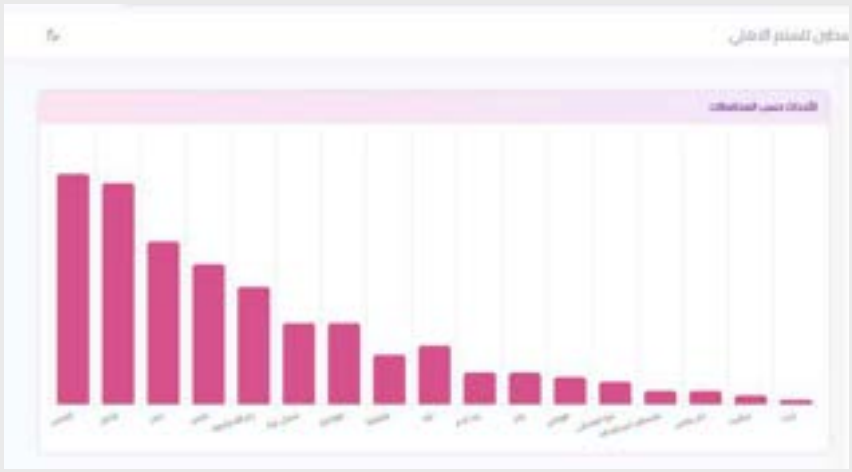

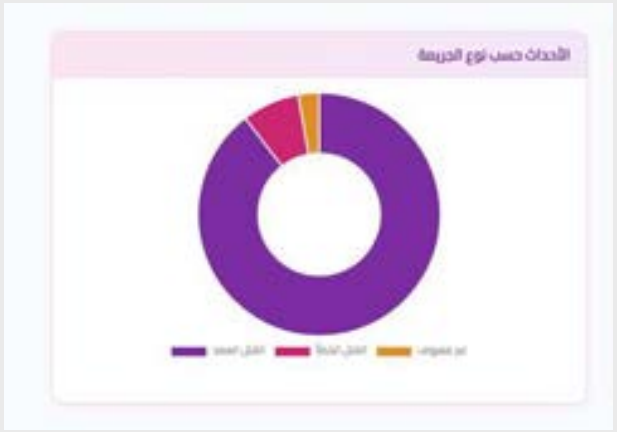

موقع المؤشر الفلسطيني للسلم الأهلي

مبادرة دعم وإسناد مدرسة مواصي غزة

في ظل الدمار الواسع الذي لحق بقطاع غزة، تعرضت مدرسة في منطقة المواصي لأضرار جسيمة أثرت في قدرتها على استقبال الطلبة واستمرار العملية التعليمية. وتخدم المدرسة نحو 400 طالب وطالبة في المرحلة الأساسية، يعيشون في بيئة قاسية تتداخل فيها آثار النزوح، وفقدان الأمان، والحرمان من التعليم، والضغوط النفسية الناتجة عن الحرب.

ساهمت مؤسسة تعاون لحل الصراع في إعادة تأهيل المدرسة وتجهيزها لتكون مساحة أكثر أمانًا وملاءمة للأطفال، بما أتاح عودة مئات الطلبة إلى بيئة تعليمية تحفظ حقهم في التعلم وتخفف من آثار الانقطاع الطويل. ولم يقتصر التدخل على إعادة البناء والتجهيز، بل شمل تنفيذ فعاليات تعليمية وترفيهية داعمة للأطفال، جمعت بين التعلم واللعب والتعبير الحر والأنشطة الجماعية.

شكلت هذه المبادرة جزءًا من عملية الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال في المواصي، حيث وفرت لهم مساحة للتفريغ النفسي، واستعادة الشعور بالانتماء والروتين والأمان، بعد ما تعرضوا له من ألم وفقدان وتجارب قاسية خلال الحرب. ومن خلال إعادة الحياة إلى المدرسة، أكدت تعاون أن دعم التعليم في غزة هو فعل حماية وكرامة وأمل، وأن المدرسة يمكن أن تكون نقطة انطلاق للتعافي المجتمعي وبناء مستقبل أكثر قدرة على الصمود

خارطة أثرنا

المناطق المستهدفة في أنشطتنا

تُبرز هذه الخريطة الامتداد الجغرافي لأنشطة مؤسسة تعاون لحل الصراع خلال عام 2025، وتُظهر المواقع التي وصلت إليها تدخلاتنا وبرامجنا في مختلف المحافظات والتجمعات الفلسطينية. وتمثل كل نقطة على الخريطة مساحة عمل شهدت نشاطًا أو مبادرة أو شراكة مجتمعية، سواء في مدينة، أو قرية، أو مخيم، أو منطقة مهمشة احتاجت إلى تدخل يعزز السلم الأهلي، والحوار، وتحويل النزاعات، والمشاركة المدنية.

ولا تعكس هذه الخريطة فقط اتساع نطاق عمل المؤسسة، بل توضح أيضًا الطبيعة الاستراتيجية لتدخلاتنا، التي تركز على المناطق الأكثر تأثرًا بالهشاشة الاجتماعية، والتوترات المجتمعية، والضغوط السياسية والاقتصادية، وآثار الحرب والاحتلال والانقسام. ومن خلال هذا الانتشار، تسعى تعاون إلى ضمان وصول برامجها إلى المجتمعات التي تحتاج إلى مساحات أكثر أمانًا للحوار، وإلى أدوات عملية تعزز الصمود والتماسك المجتمعي.

إن عرض أثرنا جغرافيًا يساعد على فهم عمق حضورنا المجتمعي، ويكشف كيف تتوزع جهود المؤسسة بين الشمال والوسط والجنوب، وبين البيئات الحضرية والريفية والمخيمات. كما يؤكد التزام تعاون بالعمل القريب من الناس، وبناء استجابات متجذرة في الواقع المحلي، تستجيب للاحتياجات الفعلية، وتدعم بناء مجتمع فلسطيني أكثر قدرة على إدارة نزاعاته بوسائل سلمية وإيجابية.

منهجية تحويل النزاعات القائمة على الأدلة

وسّعت مؤسسة تعاون لحل الصراع نطاق جلساتها الحوارية من خلال اعتماد منهجية الحوار القائم على الأدلة ضمن مقاربتها الأوسع لتحويل النزاعات. وتنطلق هذه المنهجية من أن الحوار الفعّال لا يقتصر على تبادل الآراء والمواقف، بل يحتاج إلى معرفة مشتركة تساعد الأطراف على فهم الواقع كما هو، والتمييز بين الحقائق والانطباعات، والانتقال من الجدل إلى التفكير في حلول عملية قابلة للتنفيذ.

ولهذا، تسبق جلسات الحوار عمليات بحث وجمع للبيانات، تشمل استطلاعات رأي، ودراسات ميدانية، وتقارير تحليلية، وأوراق تقدير موقف مرتبطة بموضوع الحوار. وتُعرض النتائج بلغة واضحة وميسرة على المشاركين، لتكون نقطة انطلاق مشتركة للنقاش حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقضايا السلم الأهلي. كما تسمح هذه العملية بإدخال أصوات الناس واحتياجاتهم الفعلية إلى طاولة الحوار، بدل أن يبقى النقاش محصورًا في مواقف النخب أو التصورات المسبقة.

وقد لاحظت تعاون أن هذه المنهجية ساهمت بصورة ملموسة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتحاورة؛ إذ ساعدت المشاركين على إعادة النظر في افتراضاتهم، وفهم اختلاف التجارب والاحتياجات، وتحديد نقاط الالتقاء الممكنة. كما عززت مستوى الثقة في الحوارات، لأن النقاش أصبح يستند إلى معطيات قابلة للفحص بدلاً من الاتهامات أو التعميمات، وأتاح الوصول إلى توصيات أكثر واقعية واتصالًا بالسياق المحلي.

ومن خلال الربط بين الأدلة والحوار والعمل الميداني، تحول الجلسات من مناسبات للنقاش إلى مسارات للتعلم الجماعي وصياغة الاستجابات. وتؤمن تعاون بأن إنتاج المعرفة ليس غاية بحد ذاته، بل أداة لتحويل النزاعات: معرفة تكشف مصادر التوتر، وحوار يفتح المجال للاعتراف المتبادل، وتوصيات تساعد الشركاء والمؤسسات والمجتمعات المحلية على التدخل المبكر وبناء حلول أكثر عدالة واستدامة.

العقبات والتحديات

التحديات الأمنية

الحرب والقيود على الحركة.

التحديات الاقتصادية

البطالة وتراجع قدرة المجتمعات.

تحديات التمويل

انخفاض الدعم وزيادة متطلبات الممولين.

التحديات المجتمعية

الاستقطاب وخطاب الكراهية.

الاستجابة

مرونة، شراكات، وتكيّف مع الواقع.

الخطة الاستراتيجية وخطة التواصل مع الممولين

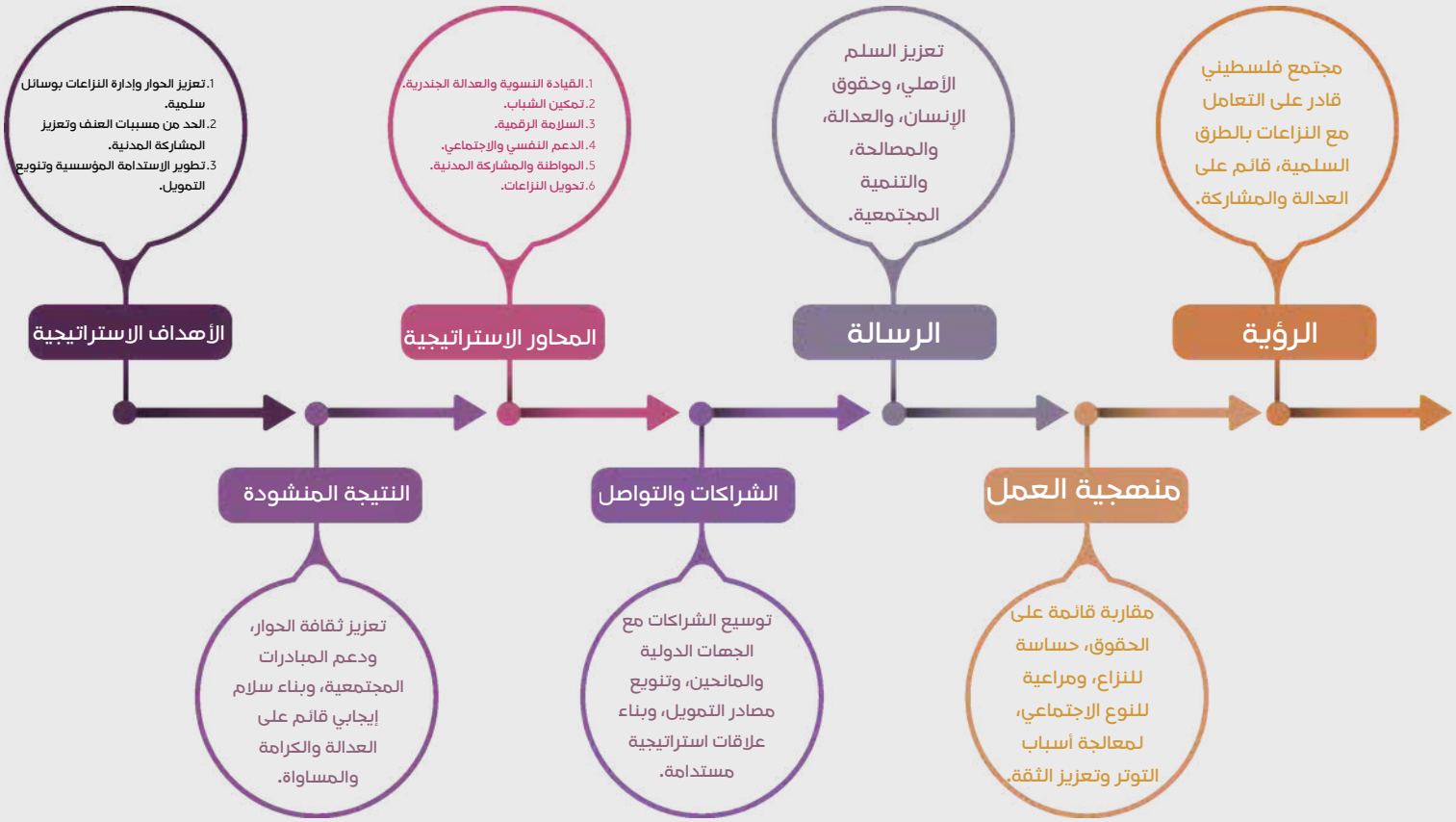

خطة التواصل

هدف الخطة
تعزيز حضور المؤسسة لدى الممولين والشركاء وبناء شراكات استراتيجية مستدامة.

نهج التواصل
الانتقال من إرسال المقترحات إلى بناء علاقات طويلة الأمد قائمة على الحوار والثقة.

مجالات التخصص
السلم الأهلي، تحويل النزاعات، تمكين الشباب والنساء، الدعم النفسي، المشاركة المدنية، والسلامة الرقمية.

الفئات المستهدفة
وكالات الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، البعثات الدبلوماسية، والمؤسسات الدولية.

آلية العمل
تواصل شخصي، ملف تعريفي مختصر، اجتماعات استكشافية، ومتابعة منهجية.

CONTACT US

02 296 7930

www.taawon4youth.org/en

AL BIREH, Ramallah, Palestine

taawonforconflictresolution

Taawon for Conflict Resolution

آراء بعض المشاركين في مشاريعنا

منصات تعاون الإعلامية

زادت المشاهدات بنسبة 69 %

زاد التفاعل بنسبة 76%

link link link link